

معركة مأرب ومفاوضات فيينا تحددان مسار الأزمة اليمنية

صالح البيضاوي

وأشاد المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ في جلسة الاستماع أم الكونغرس بدعم الحكومتين السعودية واليمنية لوقف إطلاق النار الشامل في اليمن، في الوقت الذي اتهم طهران بدعم الميليشيات الحوثية، عبر تزويدها بالسلاح والتدريب.

كما طالب بتكاتف جهود جميع الأطراف لوقف وصول شحنات السلاح إلى الحوثي وتأمين الحدود اليمنية مع سلطنة عمان، معترفا بصعوبة منع وصول كل شحنات الأسلحة المهربة للحوثيين.

وتأتي هذه الاتهامات الأميركية لطهران بدعم الميليشيات الحوثية في اليمن في ظل تحولات لافتة على صعيد تسابق المسؤولين الإيرانيين للحديث عن دور بلادهم في دعم الحوثيين بالمال والسلاح والتدريب، وهي التهم التي كانت طهران تنكرها على مدى سنوات.

وأثارت تصريحات مساعد قائد فيلق القدس الإيراني رستم قاسمي، التي اعترف فيها بتقديم بلاده دعماً مالياً وعسكرياً ولوجيستياً للحوثيين خلال السنوات الماضية، ردود فعل غاضبة في معسكر المناوئين للانقلاب الحوثي في اليمن.

ووصف وزير الإعلام في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً معمر الإرياني التصريحات بأنها "انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية وتحذ ساافر لإرادة المجتمع الدولي".

وقال الإرياني في سلسلة تغريدات على تويتر إن "التصريحات تعيد تسليط الضوء على الدور الإيراني المزعج لأمن واستقرار اليمن ومسؤوليته عن المأساة الإنسانية، واستخدام طهران لميليشيا الحوثي أداة لتنفيذ أجندتها التوسعية وسياسات نشر الفوضى والإرهاب، وتهديد المصالح الدولية في البحر الأحمر وباب المندب".

وأضاف "المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مطالبين بالنهوض بمسؤولياتهم وفق مواثيق ومبادئ الأمم المتحدة، والضغط على النظام الإيراني لوقف تدخلاته المزعزعة لأمن واستقرار اليمن والمنطقة".

واعتبر الباحث السياسي اليمني رماح الجبري في تصريح لـ "العرب"، أن تصريحات الضابط في الحرس الثوري الإيراني حول دعم الحوثيين ليست مفاجئة حيث سبقتها تصريحات بثقتها وكالة مهر الإيرانية وكشفت عن إصرار إيراني على إسقاط مأرب واستخدام الملف اليمني كواحد من أبرز وأهم أوراق التفاوض الإيرانية الأميركية.

وقال الجبري إن الإدارة الأميركية الجديدة التي كانت تتطلع لتحقيق انتصار دبلوماسي خاطف في اليمن، اصطدمت بواقع مختلف وتعديدات مفاجئة تجاوزها بالضغط السياسية في ظل الهيمنة الإيرانية على القرار الحوثي.

ويرى مراقبون للشأن اليمني أن إحراز أي تقدم في مسار التسوية السياسية للأزمة اليمنية بات مرهونا بعوامل داخلية من أبرزها نتائج معركة مأرب الاستراتيجية، إلى جانب عوامل خارجية من بينها نتائج المباحثات الإيرانية - الغربية حول إحياء الاتفاق النووي التي تجري في فيينا، إضافة إلى تشكل إرادة دولية حقيقية للضغط على الحوثيين وإيران لتقديم تنازلات بعد موافقة الحكومتين السعودية واليمنية على رؤية المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غروبيث التي تحظى بدعم أميركي وأوروبي.

عدن - وصفت مصادر دبلوماسية تصاعد التصريحات الأميركية بشأن الملف اليمني وازدياد وتيرة التفاعلات الدولية حول اليمن، بأنها محاولة للخروج من مأزق الجمود الذي تسببت به حالة التعنت الحوثي وتطوير مسار جديد للتعاطي مع الأزمة اليمنية بإبعادها المحلية والإقليمية بعد فشل الرهانات الأميركية والأممية في تشجيع الحوثيين على الانخراط في تسوية سياسية عبر تقديم سلسلة من التنازلات.

وشهد الموقف الأميركي تصاعداً في حدة الانتقادات الموجهة للحوثيين وإيران في مؤشر على تغير أكبر قد يطرأ على موقف إدارة الرئيس جو بايدن التي دشنت سياستها الخارجية بشطب الجماعة الحوثية من قائمة المنظمات الإرهابية وتجميد الدعم العسكري المقدم للحلف العربي في حرب اليمن.

واتهم المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ، إيران بتحمل مسؤولية استمرار التوتر في اليمن، مشيراً إلى أنه لم ير "أي دليل أو دور إيجابي في اليمن حتى الآن".

وانتقد ليندركينغ خلال جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، إصرار الحوثيين على استمرار هجومهم العسكري على مدينة مأرب الذي وصفه بأنه "أكبر تهديد لجهود السلام".



رماح الجبري
إدارة بايدن فشلت في تحقيق انتصار دبلوماسي خاطف في اليمن

وجاءت تصريحات المبعوث الأميركي الصارمة متزامنة مع تزايد المطالب الأميركية للحوثيين بإنهاء هجومهم على مدينة مأرب باعتباره ذلك الهجوم "يهدد مليون نازح داخل اليمن" كما ورد على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس الذي قال في تغريدة على تويتر "تدعم الولايات المتحدة دعوة مجلس الأمن الدولي الحوثيين لإنهاء الهجوم على مأرب، فهو أمر يمثل أولوية إنسانية عاجلة".

وكانت "العرب" قد أفردت بالكشف في وقت سابق عن فعوى رسالة حوثية للمبعوثين الأممي والأميركي إلى اليمن عبر وفد التفاوض الحوثي في مسقط، تتضمن رفض الجماعة الدعوة من إيران لأي تسويات سياسية أو وقف لإطلاق النار قبل السيطرة على مأرب.

ويرى مراقبون أن الرسالة الحوثية التي سعت لإغراء المجتمع الدولي بمسار سريع نحو الحل السياسي في حال سُمح للحوثيين بالسيطرة على مأرب، ربما تكون جاءت بنتيجة عسكية، حيث تصاعدت المطالبات بوقف الهجوم على مدينة مأرب التي باتت حجر الزاوية في حسابات الحرب والسلام اليمنية.

ويتراقف التحول في الموقف الأميركي إزاء الحوثيين مع تزايد الرسائل الإيرانية حول نفوذ طهران في اليمن وضرورة استيعاب المصالح الإيرانية في أي تسوية شاملة للملف اليمني.

وأصبحت التصريحات الأميركية أكثر وضوحاً خلال الأونة الأخيرة في الإتهامات بمرونة الرياض وبيروها الداعم للسلام في اليمن وتحميل النظام الإيراني مسؤولية فشل التحركات الدولية والإيرانية لإحراز اختراق في هذا الملف.



مسار السلام رهن مآل معركة مأرب



هناك فرصة لإثبات خطأ المنتقدين

الانتخابات العراقية المبكرة تضع القضاء العراقي أمام مسؤولية تاريخية

مؤشر إيجابي في تحييد المحكمة الاتحادية عن الاعتبارات الدينية

ويرى البعض أنه لا يمكن النظر إلى المحكمة الاتحادية بمعزل عن أوضاع ومشكلات القضاء العراقي الذي تتجاذبه ثلاث قوى لا يمكن أن يتحقق الانسجام في ما بينها، وهي القانون والدين والسياسة.

وقد كان القانون هو الخاسر دائماً لأنه لا يمثل مصالح القوى المهيمنة على القرار. لذلك كان القضاء ميسياً، بحيث تعطل العمل بالكثير من القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد ومعاينة الفاسدين لأنها قد تمس أطرافاً في العملية السياسية. وإذا ما كان الإسراع في تأليف المحكمة الاتحادية قد جاء بسبب دعو موعد الانتخابات، فذلك يكشف عن مدى سيطرة العامل السياسي على الحاجة إلى القانون.

**كفاءات كبيرة وخبرات
وازنة في صفوف القضاء
العراقي لم تسنح لها فرصة
القيام بدورها في ظل
الوضع الشاذ بالبلد**

فالتبقة السياسية تحتاج إلى تلك المحكمة لتضفي على وجودها في السلطة طابعاً شرعياً، ولولا تلك الانتخابات لما سارع مجلس النواب إلى المصادقة على قانون المحكمة التي تظل مشدودة إلى عوامل كثيرة تخرجها من الإطار القانوني الذي يفترض أن تلتزم به.

وتختص المحكمة الاتحادية بحسب ما نص عليه الدستور العراقي بفرض النزاعات القانونية بين الرؤساء الثلاث وتفض القوانين المتعارضة مع الدستور وإلغاء القرارات غير الدستورية والتصديق على نتائج الانتخابات.

فقد ارتبط اسم مدحت المحمود بتفسير المادة الدستورية المتعلقة بتحديد الكتلة البرلمانية الأكبر المؤهلة لتشكيل الحكومة. وخلال انتخابات سنة 2010 كان إياد علاوي يستعد لتشكيل حكومة جديدة باعتباره الفائز بأكثر عدد من مقاعد مجلس النواب، عندما فوجئ بتفسير المحكمة الاتحادية برئاسة المحمود للكتلة الأكبر على أنها الكتلة التي تتشكل من خلال تحالف أكبر عدد ممكن من النواب خلال أول جلسة يعقدها المجلس بعد انتخابه. وبذلك ذهبت رئاسة الحكومة آنذاك لنوري المالكي على الرغم من أن فترة حكمه السابقة التي انطلقت سنة 2006 كانت مليئة بالاضطرابات الأمنية وبالفشل الاقتصادي والتنموي، بينما كانت فترته الثانية التي استمرت حتى سنة 2014 كارثية بكل المقاييس حيث انتهت بشبه انهيار القوات المسلحة وسيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث مساحة العراق.

وقد مثل ذلك نموذجاً على الدور الخطير الذي يمكن أن يقوم به القضاء، وهو دور أهم حالياً في حالة العراق الباحث عن الخروج من أوضاعه السيئة وتحقيق الاستقرار وإعادة إطلاق التنمية شبه المتوقفة، إضافة إلى واجب محاربة الفساد الذي تحول إلى مطلب أساسي لا يحتمل التأجيل نظراً للتأثيرات الخطرة للظاهرة على مختلف مظاهر الحياة في البلد.

ولن يكون بالإمكان تحقيق أي خطوة في محاربة الفساد المتغلغل في جميع مفاصل الدولة العراقية من دون توفر قضاء ناجز ومستقل وغير خاضع لأي نوع من أنواع الضغوط والإغراءات.

ويقول عراقيون إن المحكمة الاتحادية بتركيبتها السابقة لم تقم بالدور الذي كان منتظراً منها في مراحل عصبية من بها العراق خلال السنوات السابقة.

المطالبات المتصاعدة في العراق بالتغيير والإصلاح، حتى وإن وجدت صدى لدى عدد من القيادات السياسية وكبار المسؤولين في الدولة، فإنها تظل مستحيلة التنفيذ ما لم يوجد قضاء نزيه ومستقل ويعيد عن مختلف أشكال الضغوط والإغراءات. وقد ازدادت الحاجة إلى استتقلال القضاء ونزاهته مع توجه البلد نحو محطة انتخابية مفصلية تعلق عليها بعض الآمال في أن تكون منطلقاً للتغيير المنشود في البلاد.

بغداد - سلط الاهتمام المتزايد في الساحة العراقية بالانتخابات البرلمانية المقررة للخريف القادم والتي توصف بالحطة المفصلية في مسار البلد، الضوء مجدداً على القضاء العراقي نظراً لدوره الضروري في ضمان انتخابات مستجيبة لمقتضيات النزاهة والشفافية التي يطمح إليها دعاة التغيير وخصوصاً الشباب الذين فجروا انتفاضة عاتية كانت سبباً مباشراً في إقرار انتخابات مبكرة.

وتجد الدعوات الكثيرة الموجهة للقضاء لأخذ دوره في تأمين المناسبة الانتخابية من التلاعب والتزوير، سندها في تجارب انتخابية سابقة عجز القضاء العراقي عن القيام بدوره خلالها بفعل الضغوط الكبيرة المسلطة عليه وتسرب الاعتبارات غير المهنية إلى صفوفه، فجاءت مشؤمة وافضت إلى نقص في شرعية المنتخبين الذين كثيرًا ما أنكر الشارع تمثيلهم له، وهو ما ينطبق بوضوح على الانتخابات التي جرت في 2018 ونشأتها خروقات واسعة وأنتجت البرلمان الحالي الذي مثل إسقاطه مطلباً صريحاً للمحتجين.

ورغم الانتقادات الموجهة للقضاء العراقي فقد بدأ مؤخراً أنه بصدد القيام بإصلاح ذاتي مستنداً إلى الكفاءات والخبرات الكبيرة التي يمتلكها والتي لم تسنح لها فرصة القيام بدورها ووضع بصمتها بفعل الظروف العقيدة التي عاشها العراق لسنوات طويلة وحالة التداخل الشديد بين السلطات وتسلط

اللوبي الأميركي المضاد للسعودية يستخرج قضية 11 سبتمبر من الدرج

السابق دونالد ترامب لكن المدعي العام آنذاك وليام بار منع ذلك. وفي خطابهم كتب المشرعون إن "تقارير موقوفة تشير إلى أن هذه الوثائق السرية توضح الدور الذي لعبه السعوديون في هجمات 11 سبتمبر".

وأضافت ماليوتاكيس "يجب على إدارة بايدن الوفاء بالتزامها بالشفافية المطلقة على جميع مستويات الإدارة من خلال الإفراج عن هذه الوثائق حتى يمكن تحقيق العدالة لأول المستجيبين لأحداث 11 سبتمبر وأسره".

وتزعم الدعوى التي رفعتها عائلات ضحايا 11 سبتمبر أن السعودية سهلت عمداً تنفيذ الهجمات الإرهابية، فيما تنفي المملكة قطعياً تلك الإدعاءات.

الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية المتعلقة بهجمات 11 سبتمبر. وبحسب الصحيفة فقد أرسلت نيكول ماليوتاكيس عضو مجلس النواب عن جزيرة ستاتن في نيويورك وأربعة أعضاء جمهوريين آخرين في الكونغرس، هذا الأسبوع خطاباً نيابة عن عائلات ضحايا 11 سبتمبر إلى المدعي العام ميريك غارلاند يدعون فيه وزارة العدل إلى رفع السرية عن الوثائق ونشرها.

وتسعى عائلات الضحايا التي تقاضي السعودية إلى الحصول على الوثائق على أساس أنها "تتبت" تورط المملكة في تلك الأحداث.

وقالت مشرعين جمهوريين يضغطون على إدارة بايدن لنشر وثائق مكتب التحقيقات

على أموال من السعودية تحت عنوان تعويضات لأسر الضحايا الذين سقطوا في تلك الهجمات الدامية التي شارك فيها عدد من حملة الجنسية السعودية.

وكان قد شرع قانون أميركي سنة 2016 في عهد إدارة الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما تحت مسمى "جاستا" (العدالة ضد رعايا الإرهاب) ويسمح بتجاوز الحصانة القضائية الممنوحة للدول بموجب التشريعات الأميركية ما يعني السماح لذوي ضحايا 11 سبتمبر برفع دعاوى قضائية على السعودية.

وقالت صحيفة نيويورك بوست إن مشرعين جمهوريين يضغطون على إدارة بايدن لنشر وثائق مكتب التحقيقات

واشنطن - قالت وسائل إعلام أميركية إن مشرعين يمارسون ضغوطاً على إدارة الرئيس جو بايدن لنشر وثائق يزعمون أنها قد تثبت تورط السعودية في أحداث 11 سبتمبر 2001.

ويؤشر ذلك، بحسب مصادر سياسية، على استئناف الدوائر المضادة للسعودية لضغوطها على المملكة، بعد أن هدأت الضجة المثارة حول مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي سنة 2018 في قنصلية بلاده بإسطنبول ولم تقض إلى نتائج تذكر رغم توجيهها مباشرة نحو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وتبدو الضغوط هذه المرة ذات هدف مالي مباشر، إذ كثيراً ما تناق قضية 11 سبتمبر في سياق سعي البعض للحصول